المالكي.."الشخص الطارئ" على "الزمن الطارئ"!

محمود حمد

عندما (تنشأ!) الازمات او (تنمو!) او (تنتشر!) او (تنفجر!) ..تتداعى القوى الحريصة في البلد ـ اي بلد ـ الى (اختيار قيادة وحكومة مؤهلة للتعامل مع تلك الأزمة ، وتكليف الاشخاص المؤهلين لمعالجة درجة تدهور الازمة!) تبعا لدرجة ـ تأجج ـ الأزمة ، ومدى خطورتها، وخصائصها ،وطبيعة تداعياتها ، وحجم آثارها المدمرة!

- ففي البلدان الديمقراطية المؤسسية ترصد مراكز الدراسات والبحوث الأزمات منذ مرحلة (النشوء) ، وتقدم النصح للسلطة التشريعية (الوطنية) و(للحكومة الكفوءة) و(للمجتمع المدني المتمدن) و(للإعلام الحر) لوضع الخطط المناسبة لـ (إدارة الأزمة) واستئصال أسبابها.. (كما تجري عادة في الديمقراطيات البرلمانية الاوربية)..

وليس انتظار تدهور الاوضاع والانزلاق الى مرحلة (مواجهة الأزمة!!!) بعد ان تفلت عن السيطرة!!!

- اما في البلدان والمجتمعات (الأقل تنظيما وديمقراطية) فان هذا يحصل في طور (نمو الأزمة!)..حيث تتحرك بعض القوى المتنورة في المعارضة والسلطة لتأشير ملامح الأزمة والتحذير من تداعياتها،وبيان المعالجات المرحلية الانقاذية ، والشروع بتنفيذها،بهدف التخفيف من تداعياتها ، وتأجيل موعد انفجارها (كما يحدث في المغرب والاردن والجزائر)اليوم!

- وفي (الدول المتخبطة تنظيميا) والحكومات الاستئثارية..فان بعض المؤسسات الحكومية و ـ غير الحكومية ـ تتحرك بعشوائية في مرحلة (إنتشار الازمة) وتدعو لمواجهتها ..بعد ان تطل برأسها في حياة الناس وتقلق السلطة بوجودها، وتكون الاجراءات ـ غالبا ـ في هذه المرحلة ترقيعية وتسويفية ، فتكون سببا في التعجيل بإنفجار الأزمة (كما تجري الآن في اليمن والبحرين) !

- وفي البلدان المتخلفة والدكتاتورية حيث تغط الانظمة المستبدة بنوم عميق ناجم عن احتقارها للشعب وثقتها بأجهزتها القمعية فان (اجهزة الدولة) وخاصة الامنية والعسكرية تستبيح (حياة المواطن) باسم (أمن الوطن!) وتدوس على كل المحرمات بدعوى (حماية الدولة) وتنتهك جميع الحقوق بذريعة (بقاء الحكومة) لمنع الفوضى..

وعندما (تنفجر الازمة) تكون تلك الممارسات بمثابة صب الزيت على النار فتحرق ضحايا الأزمة ووطنهم..واحيانا تحترق تلك الاجهزة القمعية معهم أوبعدهم..او تسقط قبلهم (كما حدث في تونس ومصر)!!

وفي تاريخنا العراقي الحديث ..

بعد ان اخفقت قوى المعارضة لنظام صدام على مدى اربعة عقود في اسقاط النظام الدكتاتوري (رغم اهترائه وتعرضه لأكثر من زلزال كاد ان يودي به!)..

وكان اخفاقها نتيجة التناقضات الموضوعية فيما بينها ، تلك التناقضات الناجمة عن الميول غير الوطنية لمعظم تلك القوى وإنزلاقها للعقائد الطائفية والعرقية المتطرفة ، على حساب المصالح الوطنية التحررية للفرد

والمجتمع والدولة والادارة السياسية.. وكان اولى نتائج تلك المواقف ـ اللاوطنية ـ إرتماء تلك الاطراف في أحضان الولايات المتحدة والدول الاقليمية الطامعة بالعراق ..وفقدانها لاستقلالية قرارها!

تلك التناقضات ـ النفعية!ـ التي مازالت تشكل ، ومنذ الغزو وسقوط الصنم الواحد ، ولحد الآن السبب الموضوعي الرئيسي لـ ـ تفاقم واستمرار ـ جميع الأزمات في العراق!!!!

وشكل الاحتلال أحد أخطر المنعطفات في تاريخ الصراع في العراق وعلى العراق، لانه ـ إضافة لكارثة استباحته الوطن والمواطن ـ فإنه :

- فَجَّرَ التناقضات الكامنة في الدولة الطائفية الموروثة عن الدكتاتورية المكفنة بـ(جنفاص!) قومي ، من جهة ، وداخل المكونات المتخلفة المتطرفة في المجتمع العراقي، وبين صفوف حكومة المحاصصة المجوفة التي جاء بها!!!

- أباح الفساد السياسي والاداري والمالي..وشرعن نهب المال العام خلف دخان ـ الفوضى الخلاّقة!ـ الحالك، ورعى المفسدين المُستَوردين والمحليين ، وضمن لهم الحماية من المساءلة ، بل واحتضن الهاربين منهم من وجه العدالة!!

- فرض على الشعب نمطاً من ادارة الدولة (دولة المحاصصة) ، موبوءاً بالتناقضات العقائدية ،ومتفجراً بالإقصاء للآخر ، ومثقلاً بالتخلف الفكري ، وغارقاً بالتَسيُّب التنظيمي، ومتخبطاً بالفشل الاداري ، ومتفشياً بفساد الذمم الوظيفية ،ومُكَبَّلاً بإنعدام المسؤولية الوطنية!!!

- زَرَعَ الفتنة الطائفية في عقول وسلوك الفئات المتخلفة المتطرفة الانعزالية، فتفشت تلك الانعزالية والانكفاء الضيق الافق الى الحاجات والمصالح الأساسية للشعب التي تشكل ـ عادة ـ احد عوامل وحدته ، فغاب الهدف التحرري والتنموي من فضاء المطالب الوطنية ، وأُقحمت فئات المجتمع ـ حتى الأقل تخلفا منها ـ في صراع دموي داخلي شغلهم عن مقاومة الاحتلال ، وألهاهم عن تحقيق حلمهم الذي قدموا الكثير من اجله ايام الدكتاتورية ، ومنعهم من إنتزاع حقوقهم في إقامة دولة ديمقراطية عادلة ، وحكومة نزيهة كفوءة ، ومجتمع متمدن!

وقد افرزت السنوات الثمان المريرة من حياة شعبنا (مجموعة سياسية طائفية ، وعرقية منزوعة الارادة ومعطوبة الضمير الوطني والشخصي!) مرتبطة بالمحتل وبالدول الاقليمية ، تمكنت من إعادة انتاج دكتاتورية الصنم الواحد لتُكَوِّن بديلا لها ..دكتاتوريات اصنام (مقدسة!) متناحرة على النهب واستعباد ـ الرعية!ـ ، ومكبلة بولاءات انتهازية للخارج!

وتميزت فترة حكم هذه (الاصنام الطائفية والعرقية!) بـ:

- تفكك الدولة المنخورة اصلا في زمن الدكتاتورية!

- فشل الحكومة في أداء أهم واجباتها ـ الأمن والخدمات والسيادة الوطنية ـ!

- تَهَتُّكْ الحدود الاقليمية للوطن أمام الارهابيين والطامعين الدوليين والاقليميين.

- اشاعة الفوضى في الحاضر ، ونفث الغموض في المستقبل!

وأزاء هذا الزحام المتراكم من (الأزمات) التي فُرِضَت على العراقيين والعراق من قبل الدكتاتورية المُزاحة ، اوبفعل الاحتلال المُغتَصِب و(الاصنام الطائفية والعرقية) الفاسدة المتخلفة..

كان لابد من حراك عقلي وطني يفضي الى إنتاج قيادة مؤهلة ، وكفوءة ، ومستقلة الإرادة ، وشجاعة ، وغير ملوثة بجرائم الدكتاتورية ، او خارجة من جوف مدرعات الغزاة ..قيادة نزيهة تتولى إدارة تلك (الأزمات) العميقة والخطيرة ..

رغم ان تلك الازمات تجاوزت أطوارها الثلاثة الاولى ودخلت في طورها الأخير..ألا وهو:(الإنفجار)!!

لكن وقت التدخل المخلص والمتخصص والمسؤول..لم يذهب بعد!

مما يتطلب ـ الآن ـ نقل المسؤولية الوطنية الى القيادات المتخصصة بشؤون:

إدارة ..

او مواجهة ..

او معالجة كل أزمة من الازمات المتفاقمة وتداعياتها على حياة الشعب ووجود الوطن..بشكل منفرد وككارثة وطنية تختزن كل تلك الازمات!

تلك الأزمات المتفجرة في حياتنا ومن حولنا..التي اخترمت اعمارنا ، وهدرت ثروات شعبنا ، وبددت سيادة وطننا ، وخربت حاضرنا ، ولوثت أجِنَّة مستقبلنا!

الأزمات التي زَجَّت بشعبنا ووطننا في اتون زمن (طارئ)!!!..

مما يشترط ـ موضوعيا للخروج منها ـ :

- اختيار فريق عمل متخصص بـ (إدارة الازمات) في الزمن الطارئ!

لا (شخص طارئ!) على إدارة الأزمات!

او شخص هو سبب في نشوئها!

او هو مشارك في صنعها!

او هو طرفا بتأجيجها!

او بوقا لتبريرها!

- اعادة الانتخابات النيابية والمحلية وفق قانون ـ ديمقراطي ـ للانتخابات ، ومناخا سياسيا حزبيا خاليا من استخدام الكراهية الطائفية والعرقية ، والمال العام ، والتمويل الخارجي جسرا للصعود للسلطة!!

فما هي هذه الأزمات وما مدى مسؤولية..السيد نوري المالكي..عنها..بصفته الشخص المكلف بـ(إدارة الأزمات!) اليوم:

1. أزمة..الاحتلال وتداعيته..

كان المالكي وحزبه شركاء في إستدعاء قوات الغزو لبلادنا ومسؤولين عن الكوارث والمجازر التي اعقبت الاحتلال!

2. أزمة..التخلف الشامل....

يشن المالكي وحلفاؤه منذ صعودهم للسلطة والتشبث بها حربا ممنهجة لتكريس التخلف في جميع ميادين الحياة السياسية ، والفكرية ، والخدماتية ، والمجتمعية ، بل والتشبث بإعادة المجتمع المتمدن الى المراحل البدائية القبلية!

3. أزمة..غياب الدولة المدنية..

لان المالكي وحلفاؤه ورعاته اقاموا دولة المحاصصة الفاسدة وشاركوا في افتعالها ، وحمايتها ، وتبريرها خلال جميع الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال وسقوط الدكتاتورية!

4. أزمة..فشل الحكومة..

تلك الحكومة التي ترأسها المالكي لاربع سنوات وحصل بها وسام ثالث افسد حكومة في العالم من قاع لائحة الفساد الحكومي التي تصدرها دولة الاحتلال..ويعيد انتاج فشلها في حكومته الجديدة!

5. أزمة..تهديد الوجود الاقليمي للعراق من الخارج والداخل..

لانهم جميعا شاركوا في افتعال وتعميق ونشر النوازع التفكيكية بإسم الفيدراليات الطائفية والعرقية المتناحرة!

6. أزمة..انهيار اسوار حماية الثروات الوطنية..

هو (الرجل الاول) في الدولة العراقية وفق الدستور العراقي ..الذي تختفي من حكومته 40 مليار دولار في (غفلة) واحدة فقط ! ، من (سهوات) اهل الحكم المتواترة التي تجاوزت فيها المنهوبات الـ 300 مليار دولار اضافة لنهب مليارات الدولارات من الاصول الثابتة على ايدي امراء المحاصصة!

7. أزمة..الانحطاط الدبلوماسي لمكانة العراق الاقليمية والدولية..

هو اول رئيس وزراء عراقي يجلس منكسرا في حضرة حكام ايران متخليا عن علم العراق وربطة عنقه!.. كي يرضي (الولي الفقيه!).!

8. أزمة..انهيار الخدمات..

المالكي هو رئيس اكثر حكومة خصصت موارد للكهرباء واقل حكومة قدمت كهرباء للناس..وصاحب الرقم القياسي في صرف المليارات باسم تلبية الخدمات الى جانب تدني الخدمات الى مادون ماكانت عليه في زمن حروب الدكتاتورية..

فيما بشر ـ مرشحه لمنصب نائب رئيس الجمهورية ـ الخزرجي العراقيين بان ييأسوا من الخدمات حتى وان تضاعفت موارد العراق بعد عشر سنوات!

9. أزمة..تدهور الاقتصاد والانتاج..

المالكي هو رئيس الحكومتين (الطفيليتين) غير المنتجتين ، اللتان حولتا العراق الى سوق لأسوء البضائع الاجنبية ، واستكملت عوامل اندثار الصناعة والزراعة الوطنية..التي افرزتها الدكتاتورية منذ استباحتها للدولة العراقية قبل اربعة عقود!

10. أزمة..تلويث الثقافة بالدجل..

اختار مستشاروا المالكي ومساعديه (الثقافة) خصما لهم و(المثقفين) عدوا لهم في جميع المحافظات التي يسيطرون على مجالسها المحلية ، منذ استلابهم لارادة الناخبين بالتضليل الطائفي!

11. أزمة..نمو اوهام بقايا الدكتاتورية للعودة الى السلطة..

نتيجة تشبث المالكي بالسلطة ومطامعها ..مما فتح الابواب مشرعة امام عودة اكثر مكونات النظام الدكتاتوري تخلفا وتطرفا الى جميع اجهزة الدولة والحكومة ، فيما افتعل الذرائع الواهية لمنع عودة المعارضين السياسيين للنظام الدكتاتوري الى الوظائف العامة (باستثناء اتباعه)!!

12. أزمة..تسلق الارهابيين الى السلطة باسم المصالحة الوطنية..

نتيجة خضوع الاحزاب الطائفية والعرقية لابتزاز الارهابيين بسفك الدماء في الشوارع ، ومساوماتهم معهم ، والتستر عليهم على مدى ثمان سنوات..لقاء بقاء أمراء المحاصصة بالسلطة ـ ومنهم المالكي ـ!

13. أزمة..إستنزاف طاقات الشعب البشرية والمالية والعسكرية والمادية والنفسية لتكريس الطائفية والعرقية..من قبل ـ دولة المحاصصة ـ الاولى والثانية ، وإهمال اهم احتياجات الانسان والشعب العراقي في العيش الكريم والرغيد والآمن..رغم توفر المستلزمات البشرية والمالية والفكرية والمادية لدى العراقيين لبناء وطن للرفاهية ، يسعد به المواطن في الداخل ويجذب المواطن المغترب في الخارج!

14. أزمة..الانزلاق بسياسة معالجة التدهور الامني بالمزيد من اهدار الثروات على التسلح وشراء الذمم .. بدلا من استثمارالانسان عبر تحريك عجلة الانتاج في جميع القطاعات الاقتصادية والفكرية!

وهنا نتساءل:

هل يصلح (المتحاصصون) ورئيس حكومة المحاصصة ـ نوري المالكي ـ لـ(إدارة) تلك الازمات؟!!

او (معالجتها)؟!!

او حتى (الافصاح) عن أسبابها ومسبيبها ؟!!(وذلك اضعف الايمان!)

ام ان التوهم بأن النحيب على (المظلومية التاريخية للشيعة والكرد!) و(مظلومية السنة!) بعد سقوط الدكتاتورية ..وتأجيج الكراهية للآخر.. سيُفقئ بصيرة الشعب عن ادراك حقيقة حكم ـ امراء الشيعة والسنة والكرد المتحاصصين ! ـ وسيضلل ـ الرعية!ـ الى مالا نهاية ..رغم مرور ثمان سنوات من :

- استلاب السلطة من قبل الطائفيين والعرقيين الذين قبروا العراقيين والعراق بالدم والتخلف والخوف!
- نهب الثروات والوطنية من قبل امرائهم ومواليهم وميليشياتهم ورعاتهم!
- الفساد المالي والاداري الذي تفشى في نخاع النظام وصار جزءا اساسيا من خطابهم السياسي والطائفي الذرائعي والانتهازي!

في مقال سابق قبل مايقرب من عام كتبنا عن (تمردات نوري المالكي التراكمية!) وكنا نأمل بان التراكمات الكمية لـ ـ تمرداته !ـ على محيطه الطائفي المتخلف ، ستُثمِر بفعل ـ تذوقه ـ طعم السلطة المدنية ، وان ذلك سيفضي به الى تيار التمدن السياسي ، والانفتاح الفكري على عالم المعرفة الشاسع الذي تداعت فيه جميع حواجز الممنوعات والقمع ، امام قدرة الانسان على اسقاط كواتم العقل ، وتبديد حُجُبْ البصيرة ، وقشِع الغموض الذي تخفي خلفه السلطات المستبدة مفاسدها وجرائمها!

لكن تطور الاحداث ومساراتها خلال الفترة الماضية اشارت الى خلاف ذلك..وكأن القول الشعبي المأثور (الطبع غلب التطبع) فاعل فعله في مواقف وسيرة السيد المالكي..فمن شب على شيئ شاب عليه!

وهذا ما كنا نتوقعه..

ولم نكن نتمناه!!!

كأني كنت ازاء (طارق عزيز) وهو يتحدث عن ـ حزب الدعوة العميل!! ـ الذي يضمر السوء للعراق والعراقيين ويدس المتفجرات بين الناس ، ويتلقى الدعم من (العدو الايراني المجوسي!)عام 1979!!!..

عندما كنت اتابع لقاء نوري المالكي قبل ثلاثة ايام في قناة الرشيد الفضائية وهو (ـ يكشف ـ سر تزوير المشاركين بالمظاهرات لخمسمئة هوية صادرة من مكتب القائد العام ـ المالكي ـ وحصولهم على الملابس العسكرية ، والاسلحة لكي يطلقوا النار على المتظاهرين ـ انفسهم !ـ لإتهام شرطة وجنود المالكي ـ المُعاد انتاجهم من اجهزة صدام القمعية ـ بدم المتظاهرين!!!!!)

بالامس القريب كان هؤلاء الشرطة والجنود وضباطهم متهمين من قبل المالكي وحلفائه بجرائم المقابر الجماعية الوحشية ايام الدكتاتورية..وجرت حملات تصفية لقيادات منهم بشكل ممنهج تحت سمع ومرآى امراء

المحاصصة بل وبتورط البعض منهم..واليوم عندما إلتَفوا حوله لحمايته كما كانوا بالامس يحرسون صدام..تحولوا الى حماة لحقوق الانسان ورعاة للديمقراطية!!..

وهم الذين قتلوا احد عشر متظاهراً مسالماً في اليوم الاول للغضب الشعبي الذي لن ينطفئ!!

كم نحن احوج اليوم الى صوت فناننا الراحل جعفر السعدي وهو يردد بعد كل سلوك او قول يأنفه العقل:

عجيب امور غريب قضية!!